



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السياسة الاقتصادية الأوروبية في المنطقة العربية

اسم الكاتب: هناء حسن عبيد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2176>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 07:40 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



السياسة الاقتصادية الأوروبية في المنطقة العربية

أعداد هناء حسن عبيد

المقدمة

تشكل الشراكة الاورو متوسطة المسماة أيضا (بعملية برشلونة) والتي تأسست عام ١٩٩٩ أكثر مساعي الاتحاد الأوروبي شمولية لأعداد مفهوم إقليمي عالمي لحوض البحر المتوسط، وقد أعدت هذه الشراكة مثلاً طموحاً لكيفية صياغة السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة مستقبلاً تجاه دول خارج الاتحاد الأوروبي (ما يدعى العالم الثالث). إذ تتبع سياسة التوجه الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة المتوسطة من تطور عملية التكامل والاندماج الأوروبي ومن ثم بروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية قادرة على ان تؤدي دور مهم في السياسات العالمية، إذ أن دول الاتحاد الأوروبي التي وقعت معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ تعرف أهمية جنوب وشرق حوض البحر المتوسط وشرقه بالنسبة إليها والتي تشكل البلدان العربية أبرزها، إذ تعد هذه الدول باب أوروبا نحو العالم الثاني وترتبط بها سياسات اقتصادية وثقافية وأمنية وثيقة. ولأنه دول الاتحاد الأوروبي لا يمكنها المحافظة على رفاهيتها ألا عندما يتمتع جيرانها المباشرون بالاستقرار وقد نصت هذه الشراكة على فتح الأبواب أمام دخول سلع الدول المتوسطة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والاستفادة من الاستثمارات المتبادلة ونقل المعرفة والمهارة، وتفاهم أوسع في الميادين الثقافية والحضارية والإنسانية ويشمل التعاون في مجالات الاقتصادية والاجتماعية بهدف إقامة منطقة رخاء وسلام وتبادل تجاري حر.

الفصل الأول: إبعاد السياسة الاقتصادية الأوروبية - المتوسطة

عرفت المنطقة الاورومتوسطية اتفاقيات تعاون على مدى عقود من الزمن وكانت من أبرزها (مع تركيا عام ١٩٦٣، ومع مالطا عام ١٩٧٢، ومع قبرص عام ١٩٧٣، والحوار العربي الأوربي في عام ١٩٧٣)، ولم تبدأ فكرة الشراكة الاورومتوسطية بالتبلور إلا في عام ١٩٩٢ عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي، تحت تأثير فرنسا، وإيطالي، وأسبانيا وثيقة سميت "السياسة المتوسطة المتجددة" التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات البنوية لدول جنوب بحر المتوسط والبدء بسياسة انفتاح وإصلاح اقتصاديين^١ وقد أثارَت الدعوة إلى عقد مؤتمر برشلونة المتوسطي للشراكة والتعاون إشكالية مشاركة دول غير متوسطة كالولايات المتحدة الاتحاد الروسي، الأمر الذي دفع بقيادة الاتحاد الأوروبي إلى قمة (مايوركا) عام ١٩٩٠ إلى عدم الموافقة على مشاركة كل من الولايات المتحدة وروسيا كبلدان غير متوسطة ويوغسلافيا وليبيا كبلدان تفرض عليها الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات دولية^٢ ففرنسا تعارض مشاركة الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في الوحدة الأوروبية مع الإقرار بأن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على التدخل في شؤون الاتحاد الأوروبي والتأثير فيه أكثر من أي عضو داخل الاتحاد الأوروبي، وخاصة إن التحالف الفرنسي-الألماني بعد تحقيق الوحدة الألمانية، ودعوة فرنسا إلى تعزيز برنامجها النووي وتطويره ودفع عدداً من الدول الأوروبية إلى إفساح المجال

^١ عبد الله التركماني، العرب والشراكة الاورومتوسطية، www.mak.tobblog.com

^٢ علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، شباط، ٢٠٠٥، ص ٢٢٨.

إمام دور أمريكي في القارة الأوروبية^٣ وقد تمت المقايضة باستبعاد ليبيا عن المشاركة في مؤتمر برشلونة مقابل عدم عودة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي اللذان حظرا بصفة مراقب بينما لم تحضر ليبيا مطلقاً، وان استبعاد الاتحاد الأوروبي لبلد متوسطي عضو في المجتمع الدولي لا يتوافق مع فكرة التعاون والشراكة التي طرحها الأوروبيين في مواجهه كل من الأطلسي والشرق أوسطية كما انه يعارض مع منطق المصالح المشتركة التي تربط معظم دول الاتحاد الأوروبي بليبيا من حيث التبادل التجاري والاقتصادي الذي يفوق سبعة أمثال التبادل الثنائي بين دول المتوسط^٤. وبناء عليه سوف نتناول في هذا الفصل البعد الاقتصادي والبعد السياسي للسياسة الاقتصادية الأوروبية-المتوسطية في مبحثين:

المبحث الاول: البعد الاقتصادي للسياسة الأوروبية -المتوسطية

يعود الاهتمام الأوروبي بتطوير العلاقات الاقتصادية مع المنطقة العربية إلى زمن بعيد، إذ كانت الدول الأوروبية تعد هذه المنطقة العربية سوقاً أساسياً لتصريف منتجاتها الزراعية والصناعية، إلا إن التطورات التي حدثت على الساحة الأوروبية أدت إلى انضمام دول أوروبية جديدة، وما تبعها من أحداث إقليمية وداخلية في بعض بلدان المنطقة العربية نتيجة انتهاء الحرب الباردة، وقد دفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى اتباع سياسة جديدة إلى تأطير سياسات التعاون الأوروبية - المتوسطية في إطار شراكة اقتصادية وسياسية واجتماعية متكاملة^٥.

إن الدوافع الاقتصادية قد تحتم على الأوروبيين اختيار الطريق لاندماجهم الإقليمي وصولاً إلى وحدتهم السياسية التي توجت في (معاهدة ماستريخت) في عام ١٩٩٢ وتأسيس قواعد ومبادئ راسخة للسلم والاستقرار الأوروبيين، واضعين بنظر الاعتبار دروس الماضي الأليم وويلات حروبه، وفأن الدافع الاقتصادي الذي حتم عليهم إن ينتهجوا سياسة جديدة في حوض البحر المتوسط بعد متغيرات الشرق الأوسط وتداعياته الدولية في انتهاء القطبية الثنائية و بروز نظام دولي مهيمن عليه قوة عسكرية واحدة سيطرت على منابع النفط الاستراتيجية وهيمنتها على حركة التجارة والاقتصاد الدوليين^٦ وقد اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي سياسات اقتصادية تهدف إلى تخصيص موارد المالية لمساعدة بلدان المنطقة العربية بشكل عام والمغرب العربي بشكل خاص اذ ضاعفت المعونة المقدمة إلى دول جنوب شرق البحر المتوسط إلى 2.9 مليار دولار في الفترة الممتدة بين عامين ١٩٩٥-١٩٩٦ وذلك لتحديث وإصلاح اقتصاديتها^٧.

وفي ضوء ذلك فأن من بين الملفات التي ناقشها مؤتمر برشلونة الملفين الاقتصادي والمالي فضلاً عن مشروع بناء منطقة الرخاء المشتركة إذ أكد المشاركون في هذا المؤتمر على الأهمية المرتبطة بالتطوير الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازي في إطار تحقيق هدفهم لبناء منطقة رخاء مشتركة وفي الوقت الذي يعترف فيه المشاركون بالصعوبة الناجمة عن مسالة الديون التي يمكن أن تثار من اجل التطوير الاقتصادي في دول حوض البحر المتوسط^٨ فإنهم يأخذون بنظر

^٣ ناصيف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، حوار العرب والعالم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٣٦.

^٤ علي اوحيد، شكوك ومخاوف، عربية حول نظرة الغرب الى المتوسط، صحيفة العرب، ١٣/١٠/١٩٩٥.

^٥ علي الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤

^٦ ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية -الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، كانون الثاني، ٢٠٠٧، ص ١٧٧

^٧ علي الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤

اعتبارهم علاقاتهم ويتابعون الحوار من اجل التواصل إلى تقدم في المحاور الأخرى^٨ وقد حددوا المشاركون الأهداف التالية^٩:

- ١- تسريع ايقاع التطوير الاجتماعي - الاقتصادي الدائم .
 - ٢- تحسين شروط حياة السكان وزيادة مستوى الاستعمال وتقليل فجوات التطور في المنطقة الاورو - متوسطة.
 - ٣- تشجيع التعاون والاندماج الإقليمي .
- ومن اجل الوصول إلى هذه الأهداف فأن المشاركين في المؤتمر اتفقوا على تشييد الشراكة الاقتصادية والمالية احدين بنظر الاعتبار درجات الاختلاف في التطور والتي تتأسس على:

- ١- إنشاء منطقة للتبادل - الحر .
- ٢- الزيادة الجوهرية للمساعدة المالية من الاتحاد الأوربي لشركائه
- ٣- تنفيذ التعاون والانتشار في مجالات معينة^{١٠} .

وعلى الرغم من عدم إدراج الاتحاد الأوربي لبلدان الخليج العربي ضمن سياسة (الشراكة الأوربية-المتوسطة) إلا إن مدرك الأهمية التعاون الاقتصادي بينه وبين بلدان مجلس التعاون الخليجي اذ تملك هذه البلدان ثورة نفطية ضخمة تقدر بحوالي ٤٥% من الاحتياطي العالمي و ٢٠% من إنتاج الخام العالمي مقارنة بعدد سكانها البالغ ٢٨ مليون نسمة ومساحتها البالغة ٢.٦ مليون متر مربع وهي تقوم بتزويد الدول الاتحاد الأوربي بما يزيد على خمس احتياجاتها من البترول الخام^{١١} .

فضلاً عن أهمية الاستثمارات الخليجية في دول الاتحاد الأوربي وبالغة حوالي ٤٠% من إجمالي الاستثمارات الخليجية في العالم^{١٢} ويهدف المشروع المتوسطي إلى تحقيق الأبعاد الاقتصادية لدل الاتحاد الأوربي التي يمكن وصفها بإعادة ترتيب المصالح الأوربية وتطلعاتها السياسية الإقليمية والدولية وتسير دقة التوجهات الاقتصادية في المنطقة المتوسطة إذ تسعى دول الاتحاد الأوربي من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق إبعادها الاقتصادية التالية:-

- ١- الحد من الهجرة المتزايدة لانباء دول جنوب وشرق المتوسط الى دول الاتحاد الاوربي .
- ٢- تطوير عملية الاندماج الاوربي من خلال الحد من الاثار السلبية التي تعكس عملية نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية لبلدان حوض البحر المتوسط .

٣- ابراز الاتحاد الاوربي كقوة اقتصادية دولية قادرة على التأثير في حل الازمات الاقليمية الطارئة.

٤- تخفف مزيد من الاندماج والتكامل الاقتصادي من اجل تطوير منطقة حوض البحر المتوسط وتأهليها لتصبح منطقة تعاون ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل^{١٣} .

وبهذا يمكن القول ان البعد الاقتصادي اهمية كبيرة للشراكة الاوربية -المتوسطة اذا اصبح هذا البعد المحرك الرئيسي لسياسات التعاون الاوربي -العربي.

^٨ ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية -الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ١٧٧ .

^٩ المصدر نفسه.

^{١٠} المصدر نفسه.

^{١١} الاتحاد الاوربي ودول الخليج العربي www.europa.en.int

^{١٢} محمد سعدي ابو عامر العلاقات العربية الاوربية، مجلة السياسة الدولية مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية القاهرة العدد ١٣٨

٤٠٤، ص ٥٧

^{١٣} بشارة خضر، "البحر المتوسط بين المحاولات المنفردة والمشاريع المندمجة، دراسات دولية العدد ٣٩، شباط، ١٩٩١، ص ٤٩ .

المبحث الثاني: البعد السياسي للسياسات الاقتصادية الاوروبية المتوسطة

ان الاهتمامات السياسية لدول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية واسعة النطاق وتتقارب هذه القضايا السياسية من مسائل تتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون وتأكيد ضرورة التزام الدول بمبادئ وقواعد القانون الدولي الى قضايا اخرى ترتبط بالحل السلمي للنزاعات الدولية ونزع السلاح ومكافحة الارهاب والحدية المتضلمة وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية هذه المسائل تشكل هدفاً سياسياً واقتصادياً للسياسات الاوروبية تجاه المنطقة نظراً لترابطها بعضها البعض^{١٤}.

وان المصالح السياسية الاوروبية في المنطقة العربية تكمن في توسيع سبل التعاون مع البلدان العربية المتوسطة والغير متوسطة كونها تعد دول الحوار الجغرافي وترتبطها بأوروبا علاقات تاريخية تتميز بالاعتماد المتبادل ولا تقتصر الابعاد السياسية لمشروع الشراكة الاوروبية - المتوسطة على البلدان العربية فقط، بل على بلدان المنطقة العربية كافة اذ يهدف مؤتمر برشلونة الى تعزيز الاستقرار الاقليمي في دول جنوب وشرق المتوسط^{١٥}.

ولقد راهنت المجموعة الاوروبية منذ بروزها كقوة اقتصادية على ارساء سياسية اوروبية متوسطة قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الاوروبية الغربية أولاً ومن ثم بين ضفتين المتوسط وبخاصة في الامن وقد استمرت هذه المراهنة سنين عديدة وكانت تتراجع وتتقدم للضروف الداخلية الاوروبية فقد كانت هناك نقاط حساسية نشيد والنقاش وتتجاذب كل الاطراف ومنها^{١٦}:

١- لم تكن هناك سياسية متجانسة للمجموعة الاوروبية بصدد والقضايا الدولية والاقليمية.

٢- طغيات الصراع ما بين الشرق والغرب على مجمل القضايا الاخرى .

٣- ان الضفة الاطلسية كانت من أكثر ما يشد السياسات الاوروبية نحو التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية.

٤- ان المعارضة التي كانت تبديها بعض القوى الاوروبية ازاء الهيمنة الامريكية نادراً ما تحقق بعض المكاسب السياسية في ظل توازن دولي غير مستقر.

وقد حاولت المجموعة الأوروبية اختراق الجدران الصمد المعارضة لسياستها المتوسطة، والدفع بمسيرة التعاون مع دول الجنوب الى الإمام وهذا جاء استغلالاً لضر وف إقليمية أفسحت المجال لهذه السياسات ان تأخذ مكانها كبديل، وهذا ما اوجدته صبغة الحوار الذي املته مصالح اوربا بالدرجة الاولى ولاسيما انها ادركت بعد انحسار السياسة السوفيتية والامريكية عن المنطقة، وان ضمان الامن والاستقرار في المنطقة الشرق الاوسط لا يمكن ان ينفصل عن الاستقرار الامني والسياسي في منطقة الحوض المتوسط^{١٧}.

وقد شهدت حوض البحر المتوسط العديد من المشاريع والتطورات بهدف الوصول الى اقل صيغ للتعاون والشراكة وكان الانطلاق من قمة هلسنكي العام ١٩٧٥ اذ ان شعار المؤتمر "الامن والتعاون الاوربي" بتشجيع العديد من الدول للعودة الى اطلاق، "ميثاق المتوسط" كما هو مقترح الاسباني وكذلك رغبة ايطاليا في عقد مؤتمر للامن والتعاون في البحر المتوسط^{١٨}.

^{١٤} د.علي الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

^{١٥} المصدر نفسه.

^{١٦} ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية - الاوروبية، مصدر سبق ذكره ص ١٧١-١٧٢.

^{١٧} ناظم عبد الواحد الجاسور، السار الفرنسي والسياسة الامريكية لفرنسا (١٩٨١-١٩٨٦) مجلة العلوم السياسية (بغداد) العدد ٤، حزيران-١٩٨٩.

^{١٨} بشارة خضر، اوربا الوطن العربي: القرابة والجوار، نقلة الى العربية جوزيف عبد الله، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣، ص ٩٥.

وان اهمية البعد السياسي للشراكة الاوربية - المتوسطة تكمن في تحقق الامن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والحد من النزاعات والحروب بين بلدانها، فالصراع العربي - الاسرائيلي يشكل احد العقبات الرئيسة في وجة التعاون بين بلدان المنطقة واوربا، لذلك سعت السياسات الاوربية من خلال مؤتمر برشلونة وبعده لزيادة دورها من خلال تقوية البعد السياسي لدعمها عملية السلام في الشرق الاوسط كون هذه العملية مرتبطة الى حد كبير بنجاح الشراكة الاورومتوسطة التي لم يكن اليها التوصل لولا البدايات الناجحة لعملية السلام في التسعينيات من القرن العشرين^{١٩}.

ولقد شكل "المشروع المتوسطي" الذي يؤيد العرب سياسياً محاولة اوربية منافسة "المشروع الشرق اوسطية" الذي تسعى الولايات المتحدة الامريكية لتسوية في المنطقة، الذي يؤدي الى زيادة النفوذ الامريكي الاسرائيلي فيها، وان كل من المشروع الامريكي والاوربي يلتقيان حول عدد من الاسس التعاونية منها مفهوم الامن والتعاون الى حل النزاعات وله مؤسسات وقواعد الى جانب عدد من الدول الاعضاء المعنية للمشروعين يختلفان جذرياً عندما تقارن بينهما على ارض الواقع اذ تختلف هذا المشروعات الواحد عن الاخر في منطلقاته وهوياته وافاقه "فالشرف الاوسطي" هي الجزء الاهم في عملة السلام في المفهوم الامريكي - الاسرائيلي اذ انها تعمل على دمج اسرائيل في المنطقة اما "المشروع المتوسطي" فهو خطوة متقدمة في السياسة المتوسطة الجديدة تعبر عن تحويل هذه السياسة من المستوى الثنائي الى المستوى المتعدد الاطراف وفي حين ان اسرائيل هي محور الشرق الاوسطية، وان الاتحاد الاوربي هو محور "المتوسطة" التي لا تعد وجودها الفعلية هي اجراء تصيح (اسرائيل) والعرب ليكن الشرق اوسطية التي تشكل هذا التطبع هدفها الرئيس^{٢٠}.

وان عدم بلورة رؤية جماعية للامن والاستقرار في حوض البحر المتوسط سواء من الجماعة الاوربية او من غيرها، كان يصتدم بعقبات من الممكن جداً تجاوزها ومن اهمها هي^{٢١}:

- ١- عدم بلورة سياسية اوربية واضحة ازاء هذه المسألة وخاصة ان هناك دولاً اوربية غير متوسطة لم تثر لديها الحماس في هذا التوجه فضلاً عن العضوية الأطلسية المعقدة لاتخاذ سياسات متعارضة مع ما تراه (واشنطن).
- ٢- كثافة الوجود العسكري في حوض البحر المتوسط القوى من خارج الاقليم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية واسطولها السادس، والهيكل العسكري الجوي والبحري لخلق الناتو اصبح من التقاط الحمراء التي لايجوز مناقشتها فضلاً عن معارضة واشنطن لاي نوع من الاتفاقيات العسكرية والامنية وحتى الاقتصادية بين دول حوض البحر المتوسط التي من شأنها ان تاخذ، المصالح بنظر الاعتبار.

الفصل الثاني

انعكاسات السياسة الاقتصادية الاوربية في المنطقة العربية

اذ كانت الدول الاتحاد الاوربي اهدافها العلنية من انعقاد مؤتمر برشلونة ومن بينها البحث عن دول اوربا السياسي والاقتصادي وايجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها من خلال تحقيق شراكة جديد ومحاربة الاتجاهات الاصولية والحد من الهجرة غير الشرعية عبر تفعيل عملية النمو الاقتصادية لبلدان المنطقة العربية فأن (اسرائيل) هي الدائمة من دخولها مشروع الشراكة الاورومتوسطة فقد توصلت الى ابرام اتفاقية الشراكة اقتصادية مع الاتحاد الاوربي في ١١-٢-١٩٩٥ وكانت اول معاهدة في جنوب حوض البحر المتوسط^{٢٢}.

^{١٩} د. علي الجاح، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.

^{٢٠} اسماعيل عبد الحي، مؤتمر الدار البيضاء، معلومات دولية، العدد ٢١، كانون الاول ١٩٩٤، ص ١٦، وكذلك د. علي الجاح، مصدر سبق ذكره ص ٢٢٦-٢٢٧.

^{٢١} د. ناظم عبد الواحد الجاسور، (تأثير العلاقات الامريكية)، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

^{٢٢} صحيفة الحياة، اصدار ٢١-١١-١٩٩٥، www.uaburceber.com

ويعد مؤتمر برشلونة الذي انطلقه ل"البحر المتوسط الجديد" في تعيين الرئيس الفرنسي السابق، وانتصاراً أوريا باتجاه الجنوب بعد الفشل الذي واجه الاتحاد الأوربي في البوسنة بمثابة أول اختراق (إسرائيلي) للمنطقة^{٢٣}.

وان السياسة الاقتصادية والأوربية في المنطقة العربية تتضمن بعض الحواجز التي لا يمكن الحد منها الا بقيام البلدان العربية بوضع مشروع اقتصادي مشترك يركز على تنسيقات سياسية عربية تؤدي الى الدخول في شراكة اقتصادية عربية مع الدول الاتحاد الأوربي وغير من المؤسسات الاقتصادية الدولية، منظمة قمة التجارة العالمية الدولية وذلك للحد من آثار او الحواجز السلبية من المشاريع الاقتصادية في المنطقة العربية واعطاء البلدان العربية هامشاً أكبر في النظام الاقتصادي الدولي^{٢٤}.

وان النظرة الأوربية نحو الوطن العربي مكنتها اعتبارات السياسية الدولية وكذلك التطورات الحساسة في المنطقة واهمية موقعها الاستراتيجي، ووجاء اهتمام الفرنسيين بغرب المتوسط الذي عرف تطوراً سياسياً مختلفاً عن شرقه الا ان لأسبانيا وإيطاليا مواقف مختلفة في رفض تجزئة المتوسط وان لارفضها نظرة واحدة وتأثير واحد^{٢٥}.

وبناء عليه سوف نتناول في هذا الفصل انعكاسات السياسة الاقتصادية الأوربية في المنطقة العربية في مبحثين:

المبحث الأول. يتناول الآثار السلبية للسياسة الاقتصادية الأوربية في المنطقة العربية.

اما المبحث الثاني. يتناول العمل العربية لمواجهة آثار السياسة الاقتصادية الأوربية في المنطقة العربية.

المبحث الأول

الآثار السلبية للسياسة الاقتصادية الأوربية في المنطقة العربية تنطوي السياسة الاقتصادية الأوربية في المنطقة العربية على عدد من الآثار السلبية من أهمها: -

١. تآكل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها بلدان المنطقة العربية في اسواق دول الاتحاد الأوربي.
٢. المشاريع المشتركة المعمولة اساساً بواسطة الاستثمارات او القروض الارضية.
٣. النظام الاقتصادي المقترح اقامته مع بلدان العربية^{٢٦}.

ومن اهم النتائج لهذه الآثار السلبية للسياسة الاقتصادية الأوربية في المنطقة العربية هي:

١. ان محاولة اقامة العلاقات بين البلدان العربية (واسرائيل) من خلال الشراكة الاقتصادية التي يطمح الاتحاد الأوربي الى تحقيقها بينة وبين المنطقة المتوسطة، وقد تؤدي الى تعريض الامة العربية لعدد من الاضطرابات والاحطار (الاسرائيلية) التوسعية، وتحت ذريعة مواجهة الارهاب من قبل السياسات الأوربية لن تتم الا تصفية بعض القوى القومية المعارضة للسياسات الغربية وإقامة نظم سياسية مولعة في التبعية الثقافية العربية -الاسلامية من خلال غزو ثقافي مدروس عبر قنوات مختلفة وازواء المنطقة بصيغ جديدة، من بينها الشراكة والتعاون وترتيبات اقليمية امنية وتفرض كل مقومات الامن القومي العربي وإزالة مؤسسات العمل العربي او الحد منها اذ تصبح غير قادرة على تطوير هيكلتها لمواجهة التطورات الدولية والإقليمية^{٢٧}.

^{٢٣} الموسوعة الحرة، وكبيديا. www.wakapedea.com

^{٢٤} مركز الناطور للدراسات والاحبار، <http://www.alhonkoul.com>

^{٢٥} محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرو، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ٢٠٧.

^{٢٦} مخاطر الشراكة الأورومتوسطية www.alhoukoul.com/node/2006

^{٢٧} د. علي الحاج. مصدر سبق ذكراً، ص ٢٥.

٢. إعادة التكوين السياسي للمنطقة بحيث يتكسر لها مفهوم سياسي جديد يؤدي الى طمس وتغييب الهوية العربية والى تسيير بعض البلدان العربية في الفلك الاوربي وخاصة ان هذه البلدان تنظر الى الضفة الشمالية للمتوسط اكثر مما تسعى لتطوير علاقتها العربية الافريقية^{٢٨}.
٣. ان اثار منطقة التجارة الحرة المقترح انشاؤها في عام ٢٠١٠ من خلال مشروع الشراكة، لها انعكاسات على الصناعات التحويلية العربية القائمة وعلى قدرة العرب في المستقبل على اقامة صناعات متقدمة غير الموجودة في الوقت الراهن، وان اقامة منطقة تجارة حرة بين كتلة اوربية ضخمة وموحدة ومتقدمة جداً من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجماعية من جهة، واقطار عربية متوسطة صغيرة ومتفرقة واكل تقدماً بكثير من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى قد تؤدي الى تكريس تخلف الاخيرة^{٢٩}.
٤. تقوم الشراكة على الالتقاء وعدم التكافؤ فهي تتميز بين حرية تبادل السلع وحرية انتقال الاشخاص فتزيل الحواجز امام الاولى وتضعها امام الثانية خوفاً من المهاجرين وبهذا تغافل المتوسطة عن مشكلات المنطقة وبشكل خاص المهجرة غير الشرعية، كما ان ازدياد الثقافي العربي في بلدان المنطقة سيؤدي الى تعاضل نفوذ الحضارة الغربية والى تفوق النشاط الاقتصادي المحلي الغرب ي فيها على حساب النشاط الاقتصادي المحلي هذا فضلاً عن ان الشراكة بين عمالقة اقتصاديين وكيانات منعزلة^{٣٠}.
٥. تدين اغلب التيارات القومية العربية المشروع المتوسطي وتعدّه تجاوزاً لاطار جامعة الدول العربية وتعامل مع بعض البلدان العربية وخاصة المتوسطة منها وبالتالي فهو يقوم بتقسيمها الى مجموعات على عكس الحوار الاوربي - العربي الذي كان يتعامل معها ككتلة سياسية واقتصادية وحضارية واحدة، تعد تلك التيارات ان هذا المشروع ليس تكتلاً اقتصادياً بحتاً وانما يهدف الى ربط جزء من المنطقة العربية بدائرة حضارية اخرى تبعده عن دائرته الحضارية العربية الاسلامية الى جانب ذلك يؤدي الى اندماج دول المنطقة العربية بالهوية المتوسطة في حين يركز الغرب على التاريخ والثقافة، والغرب يركز على الجغرافية والاستراتيجية^{٣١}.
- وقد تمكنت دول الاتحاد الاوربي بالجهود السياسية من اقناع البلدان العربية المتوسطة أهمية هذا المشروع " الشراكة الاوربية - المتوسطة " وساهمت الصورة الايجابية التي حملها الرئيس الفرنسي جاك شيراك الى بلاده وزيارته الى البلدان العربية.

المبحث الثاني: العمل العربي لمواجهه اثار السياسة الاقتصادية الاوربية في المنطقة العربية

يمر العالم بمرحلة انتقالية كبرى على الصعيد العلاقات الدولية بعد سقوط نظام الثنائية القطبية وانتهاء الحرب الباردة وبروز ظاهرة "العولمة" فقد اصبحت العوامل الاقتصادية تؤدي دوراً مميزاً في النزاعات واصراعات الاقليمية والدولية واصبح النظام العالمي يتجه نحو ترسيخ المفاهيم الاقتصادية الحديثة بغية اقامة "نظام اقتصادي عالمي" يتفق مع مصالح الدول الكبرى الامر الذي دفع بدول العالم ان تتجه حتى التي لا تجمعها العادات والاصول نفسها والتي تختلف

^{٢٨} جلال احمد امين، مشروع السوق الشرق اوسطية ومشروع النهضة العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ٧٨، كانون الاول، ١٩٩٣، ص

٤٢

^{٢٩} محمد الاطرش ومشروعات الاوسطية و المتوسطي والوطن العربي المستقبل العربي، لسنة ١٩، العدد ٢١٠، ١٦، اب، ١٩٩٩، ص ١٨.

^{٣٠} مشروع السوق اوسطية ومشروع النهضة العربية www.euromed.net.

^{٣١} نقلا عن غسان سلامة انكار اولية عن السوق الاوسطية، ورقة قدمت الى التحديات الشرق اوسط "الجديد والوطن العربي - بحوث مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٤٠.

انظمتها تالسياسية والاقتصادية بعضها عن بعض نحو التكامل بعضها مع بعض تحقيقاً لأهداف عدة أهمها حرية انتقال رؤؤس الاموال والعملة والمواد الخام^{٣٢}.

اما هذه التحديات فأن البلدان العربية مدعوه الى اقامة تكامل اقتصادي كونها تمتلك من معوقات وعوامل التكامل(اواصر القرابة الثقافة واللغة والجغرافية والاقتصاد والتاريخ) ما لم تملكه غيرها من الامم والشعوب،وهو يدعو قدرتها الاستراتيجية ويغزز امنها القومي^{٣٣} ان بلدان المنطقة العربية المتوسطة وضمن اطار انظمتها الاقتصادية بما فيها انظمة التجارة الخارجية والعملات الاجنبي ،ترغب في استمرار التعاون مع الاتحاد الاوربي وتوسيعه ولكن اقامة منطقة التجارة الحرة التي يهدف "مشروع الشراكة الاوربية المتوسطة"الى تحقيقها لها سلبيات كثيرة قد تنعكس على الاوضاع لاقتصادية لبلدان المنطقة خاصة انها تؤثر في امكانية قيام اتحاد عربي مستند الى وحده اقتصادية عربية ،ذلك يجدر بالبلدان العربية على تحقيق مشروع عربي يهدف الى التكامل العربي وتنشيط السوق العربية المشتركة وذلك بالعمل على تدارك البلدان العربية ما فاتها من مجهودات لصياغة رؤية عربية واضحة تحاول على اساسها عند الاقتضاء توجيه المسار بما يمكنها من كسب موقع الشريك الحقيقي جماعياً بفاعلية في الشراكة الاوربية اذ يضمن تكافؤ المصالح وتوازن المنافع^{٣٤}.

وان تفعيل العمل العربي لمواجهة الاثار السلبية الناتجة من السياسة الاقتصادية الاوربية في المنطقة العربية يكمن في خلال^{٣٥}:

١. انشاء اتحاد عربي يساعد على الحد من تهميش الدور العربي الساعي في ممارسة أي دور اقليمي يجعل التعاون المتوسطي الذي تطرحه دول الاتحاد الاوربي من خلال سياستها الاقتصادية تعاوناً فاعلاً لا يقتصر فية الجانب العربي على الدور الاقليمي القابل لكل ما يعرض عليهم ان يكون له رأي في صوغ المشروع المتوسطي.
٢. وضع استراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية ضمن نظام اقتصادي يخدم المتطلبات العربية، يؤمن استقلالية النشاط الاقتصادي العربي ويحد من التبعية للخارج.
٣. تغليب العامل الاقتصادي للتكامل القومي على العوامل السياسية وتوظيف العامل السياسي لخدمة اغراض العامل الاقتصادي القومي حتى في حالات الخلافات السياسية بين البلدان العربية.
٤. تفعيل عمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية العربية ومراجعة اسالي عملها والقيام بعملية تأهيل شاملة تتمكن من كسب المواقع التي تتبع لها فرصة التعاون كشريك متكافئ مع الجانب الاوربي وهذا يتطلب اجراء تعديلات جذرية على نظام جامعة الدول العربية ومنظمتها في ما يتعلق بسلطاتها واسلوب اتخاذ القرارات.

وان تحقيق مشروع قومي عربي يركز على الاهداف المذكورة يشكل اهم درع في وجه التحديات الدولية والمشاريع الاقتصادية التي ترسم للمنطقة العربية ويساعد البلدان العربية على الدخول في الشراكة الاقتصادية الاوربية من دون الخوف من الاثار السلبية التي تنتج منها،فعلى سبيل المثال من الصعب جداً في الزمن الراهن تحقيق اتحاد اقتصادي

^{٣٢} علي الحاج، مصدر سبق ذكره،ص٢٥٤.

^{٣٣} المصدر نفسه.

^{٣٤} بشارة خضراوربا من اجل المتوسط من مؤتر رشلونة الى قمة باريس(١٩٩٥-٢٠٠٨)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت لبنان ،كانوني الثاني،٢٠١٠،ص٢٧.

^{٣٥} علي الحاج، مصدر سبق ذكره،ص٢٥٤-٢٥٥.

او سياسي عربي جزئي او كلي من دون درجة عالية من الديمقراطية تؤمن للبلدان المنظمة الى الاتحاد وعبر ممثلها المشاركة في اتخاذ القرارات على مستوى السلطة الاتحادية كما انه يصعب تحقيق تنمية مستقلة من دون وحدة جزئية او كلية تؤمن سوقا واسعا (كما هو الحال في دول الاتحاد الاوربي)^{٣٦}.

فالعمل على تحقيق المشروع القومي العربي ينطلق من انتشار الديمقراطية التي يشكل جوهرها احترام حقوق الانسان كافة بما فيها حقوق الاجتماعية والاقتصادية فهذه الحققة تشكل قيماً بحد ذاتها ويجب ان ينظمها دستور ينطلق من قم انسانية ويؤمن التوازن بين حق الفرد وحقوق الاخرين أي حق المجتمع، فالممارسة الفعالة لهذه الحققة تؤدي الى التعددية السياسية وانتشار الاحزاب وممارسة التنافس السلمي للوصول الى السلطة كما ان الديمقراطية تمثل انجح اسلوب التعبئة قوى الرأي العام وراء تحقيق المشروع القومي بطريقة سلمية^{٣٧}.

وفي سبيل تفعيل المشروع العربي على الصعيد الاقتصادية يجدر السير على طريق الاتحاد العربي والجزئي او الكلي وذلك لتطوير مستوى التبادل الاقتصادي بين البلدان العربية وتفعيل تنفيذ مشروع اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بتاريخ ١٧-٢-١٩٩٧ التي تهدف الى تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية والى ازالة الرسوم الكمركية والضرائب كافة ذات المنشأ العربي التي يتم تبادلها في اطار المنطقة بصورة تدريجية وبنسبة ١٠% سنويا^{٣٨}.

الخاتمة

شكلت السياسة الاقتصادية لدول الاتحاد الاوربي قي المنطقة العربية نقطة تحول جديدة في السياسات الاوربية كونها اظهرت اتفاقاً شاملاً حول اهمية اعتماد سياسة اقتصادية موحدة لدول الاتحاد الاوربي مع بلدان جنوب شرق حوض البحر المتوسط فعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها الشراكة الاورومتوسطية منذ انطلاقتها على الصعيد الفصل بين الجانب السياسي "المعطل بين العرب واسرائيل" او على الاصعدة الاخرى (الاقتصادية والامنية والثقافية، والانسانية) الا انها مكنت دول الاتحاد الاوربي من استعادة دورها السياسي والاقتصادي على الصعيد الاقليمي والدولي ، اذ استطاعت الدبلوماسية الاوربية من وراء سياستها الاقتصادية الموحدة لمواجهة التحديات الاقليمية التي تعرضت لها المنطقة المتوسطية واستطاعت الى حد ما الحد من الانعكاسات السلبية الناتجة منها وقد شكلت هذه الشراكة عاملاً اساسياً في تقريب المسافات بين الشعوب المتوسطية.

^{٣٦} علي الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤-٢٥٥

^{٣٧} المصدر نفسه.

^{٣٨} جامعة الدول العربية، الامانية العامة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٩، القاهرة: الامانة العامة، ١٩٩٩، ص ١٧١.